٤١٥ رسالة في اعراب بعض التراكيب اللغوية ، لابن هشام
ر.هـ عبدالله بن يوسف ت ٧٦١هـ . كتبه صالح بن علي
في سنة ١٢٤١هـ .
١٠ق ٢٠س مـ ٢٢×١٦,٥ سم
٥٨١٤ نسخة حسنة ، خطها مغربي .
الاعلام (ط٤) ٤/١٤٧ ؛ معجم المؤلفين ٦/١٦٣ ؛
١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
جـ- تاريخ النسخ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... : الرقم   Date .... : التاريخ

٣١

تاليف العلامة ابن هشام في اعراب جملة

٥٨١٤

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

قال الشيخ الإمام العلامة قدوة المحققين
عبد الله بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى
ونفعنا به أبد الآبدين آمين

سألني بعض الإخوان وأنا حاج بمكة عن توجيه النصب في نحو قول
القائل فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار وقوله والإعراب لغة
البيان والإعراب اصطلاحاً تغيير الآخر لعامل والدليل لغة المرشد والا
جتماع لغة العزم والشفة لغة الطريقة وقوله يجوز كذا
خلافاً لفلان وقوله وقال أيضاً وقوله هلم جرا وكل هذه
التراكيب مشكلة وليست على ثقة من أنها عربية وإن كانت مشهورة
في عرف الناس وبعضها لم أقف لأحد على تفسيره ووقفت على تفسير بعضها
بما لا يشفي عليلاً ولا يبرد غليلاً وها أنا مورد بهذه الأوراق ما تيسر
في مثل ضيق الوقت وسفر الخاطر وما توفيقي إلا بالله عليه
توكلت وإليه أنيب أما قول فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار
فمعناه أنه لا يملك ديناراً ولا درهماً وأن عدم ملكه للدينار أولى
من عدم ملكه للدرهم وكأنه قال لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً وهذا
التركيب سمع بعضهم أنه مسموع واشتهر عليه فلما وقع هذا
القلق نحو جاء فضلاً عن [illegible] ورفع بقية الجملة ولا يستعمل

فضلاً

معنى قولهم فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار

فضلاً عن هذا الآتي النفي وهو مستفاد في البيت فلما قال بعضهم
هذا نقل من كلمة في إفادة النفي كما حرف الأمثلة المكسورة المشددة
من كلمة عدم إفادة الاختصاص قلت وهذا غلط بأن قل
تستعمل في النفي فيقال قل أحد يفعل ذلك؟ هذا الأزيد يفعلها
لا يعرف هذا إلا زيد ولهذا استعمل العرب مع إبدال المستثنى وهو
بدل إما من أحد أو من ضميره وعلى هذا البيت للمعنية مثلها في قوله تعالى
وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وقوله الحمد لله الذي وهب
لي على الكبر إسماعيل وإسحاق وانتصاب فضلاً على وجهين محكيين
عن الفارسي أحدهما أن يكون مصدراً لفعل محذوف وذلك الفعل نعت
لنكرة والثاني أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور هذا خلاصة
ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه اعلم أنه يقال فضل
عنه وعليه بمعنى زاد وإن قدرته مصدراً فالتقدير لا يملك درهماً
يفضل فضلاً عن دينار وذلك الفعل المحذوف صفة لدرهم كما حكي
عن الفارسي ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز أن يكون حالاً
كما جاز في فضلاً أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره فهو وجه
الصفة أقوى لأن نعت النكرة كيف كانت أفصح من مجيء الحال منها
وإن قدرته حالاً فصاحبها يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ضمير المصدر
محذوفاً أي لا أملكه أي لا أملك الملك على حد قوله هذا سراقة للقرآن
يدرسه أي يدرس الدرس إذ ليس الضمير للقرآن لأن اللام مقحمة
ولا يتعدى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ولهذا وجه

معطوف انتصاب فضلاً

يوضحه

في زيد اضربه نعتين عاملين على الاصح وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون
نحو قوله مررت برجل اسد ابوه ومررت برجل ابي عشرة ابوه والسبب سن يعطا وسن سن يعطا
عندهم نعت لمصدر محذوف لا التزام العرب تنكيره ولان الموصوف لا يحذف الا
اذا كانت الصفة خاصة بجنسه كما في رايت كاتبا او حاسبا او مهندسا
فانها مختصة بجنس الانسان ولا يجوز رايت طويلا ولا رايت احمر في هذا
الموضع بحث ليس هذا محله والثاني ان يكون قوله حالا فان
قلت كيف جاز مجي الحال من النكرة قلت اما على قول
سيبويه فلا اشكال لانه يجوز عنده مجي الحال من النكرة وان يكن
الابتداء بها ومن امثلته فيها رجل قائما ومن كلامهم عليه مائة بيضا
وفي الحديث وصلى وراءه رجال قياما واما على المشهور من ان
الحال لا يأتي من النكرة الا بمسوغ فيقال هاهنا مسوغان احدهما
كونها في سياق النفي فيخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم فيجوز
الاخبار عنها ومجي الحال منها والثاني ضعف الوصف ومتى
امتنع الوصف بالحال وضعف ساغ مجيها من النكرة فالاول كقوله
تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقول الشاعر
مضى زمن والناس يستشفعون ❁ فان الجملة المقرونة بالواو
لا تكون صفة خلافا للزمخشري وكقوله هذا خاتم حديدا عندمن ايمه
هذا لان الجامد المحض لا يوصف به والثاني كقولهم مررت بماء قعدة
رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس فان قلت
هل اجاز العلماء فيه ان يكون صفة لنعتهما نعتهما

ابو حيان

ابو حيان ان ذلك لا يجوز لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريد المبالغة
لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك مرادا هنا فان اول القول
بانه يوصف بالمصدر على تاوله بالمشتق او على تقدير المضاف
فليس قول المحققين قلت هذا كلام عجيب فان القايل بالتاويل
الكوفيون ويؤولون عدلا بعادل او عوضا بمرضي وكذا يقولون في
نظايرها والقايل بالتقدير البصريون يقولون التقدير ذو عدل وذو
رضى وان كان كذلك من المحققين ثم اختلف النقل عن الفريقين ورضي
والمشهور ان الخلاف مطلق فقال ابن عصفور وهو الظاهر
انما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة وان قصدت فلا تاويل فاعلى انه
لا تاويل ولا تقدير وهذا التقريب قاله ابن عصفور هو التفريع في ذهن
ابي حيان ولكنه نسي فتوهم ان ابن عصفور قال انه لا تاويل مطلقا
في هذا والله تعالى والحمد لله اعلم دخل الوهم عليه والتقريب ظهر لي ان العلماء
ونسي انه المرجي في منع الصفة لانه [illegible] منصوب ابدا سواء كان ما
قبله منصوبا كما في المثال الاول ومرفوعا كما في البيت او مجرورا كما في قوله
فلان لا يهتدي الى طريق القوم فضلا عن دقايق البيان وهذا منتهى
القول في توجيه اعراب العبارة واما تنزيله على المعنى المراد فعسى
وقد خرج على انه تنزيل قوله على لا احب لا يهتدي فيما ولم يزل ابو
حيان سوى ذلك وقال قد يطلقون النفي على المحكوم عليه بانتفاء
صفته فيقولون ما جاء رجل عاقل اي رجل فيسونه ثم اختبرت اثر
النفي المذكور لانه لا بد من اثبات مقدار للطريق ونفي الاهتداء عنه

بل انما يريد نفي المنار فينتفي الاهتداء به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدى به
به وقال الاعور الاودي بمضمونه مالا اثر به حقيق بما فيه لا معنى
ويحسن لان ينفى ان يحسن العقلاء انما لا حقيق له انما ينفى بل لا اثر به يعني
له حقيقة على هذا اخرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم
فتنفعهم شفاعته ولا يسألون الناس الحافا اي لا سؤال لهم فيكون الحافا
قال وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا درهم اصلا فيفضل عنه دينار لانه
واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى قلت
وهذا الكلام الذي ذكره لا يتخرج عليه كل الامثلة المذكورة من باب كلمتين
وقاعدتين متباينتين اشتمل منهما على الاخرى فسر ثم ذكر التخريج المذ
كور مبنيا على نفي. منهما القاعدة الاولى القضية السالبة لا تقتضي
وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه فاذا قيل ما جاءني
فاضل مثلا صدق لانتفاء الفاضل وان لم يكن ثمة فاضل ولا فاضل ثمة اصلا ومن
القاعدة التي يتخرج عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين وبيت امرئ
القيس فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم
القيامة لان الله لا ياذن لاحد ان يشفع لانه لا ياذن فيما لا ينفع لغالبه
عن العصاة ولا يشفع احد عند الله الا باذن الله من ذا الذي يشفع عنده
الا باذنه وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور ثم ان المراد النهج لانه
يقطع المجهولة من غير هاد يهتدى به وغرضه انما تعلق بنفي وجود ما يهتدى
به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء. فبقي بها
للاهتداء به وكذا قوله في سليمان وغيره والمراد لا شفاعة لهم فتنفعهم

شفاعتهم

تنفعهم

الادني

شفاعة ولا منار فيهتدى به فليس بشيء. لان النفي انما يتسلط على
المحكوم عليه المنسوب اليه ولكنهم لما راوا الشفاعة والمنار غير موجودين
توهموا ان ذلك من اللطائف حتى زعموا ما زعموا وهو في بين فوقعهم الكلام وادى
غاية عدم المنسوب اليه فوقعهم الكلام انتفاء عدمه. القاعدة
الثانية ان القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل
شاعر تحتمل وجهين الاول ان يكون نفي النسبة باعتبار القيد فيقتضي
المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر وهذا هو
الاحتمال الراجح المتبادر الى الذهن لانه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا
لكان ذكر الوصف ضائعا ولكان زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى المراد
الثاني ان يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل وهذا الاحتمال
مرجوح لان المتبادر الى الذهن لا يكون الا بدليل ولا مفهوم حينئذ للقيد لانه لم يذكر
للتقييد بل لغرض اخر كان يكون المراد مناقضة من اثبت ذلك الوصف
فقال جاءني رجل شاعر فاردت التنصيص على نفي ما اثبته وكان يراد
النفي بقيديه اردت في المثال المذكور انه لم يجئني رجل شاعر وهذه
هي القاعدة التي تتخرج عليها قوله تعالى لا يسألون الناس
الحافا فان الالحاف قيد في السؤال المنفي والمراد من الاية والله
تعالى اعلم نفي السؤال البتة بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من
التعفف والتعفف لا يجامع المسالة ولانه ادرج بذكر الالحاف والله
تعالى اعلم التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم على سوء فعلهم او التعريض
بنفي الملحفين وذمهم على الالحاف لان نفي الوصف الممدوح مذموم

والمثال المعروف فيه على هذه القاعدة بيمناه عمرا فإنه فضلا عن أن يملك الدرهم
فلو قدر النفي مسلطا على الخبر لاقتضى بمفهومه خلاف المراد وهو أنه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه الأول
المرجوح وهو تسليط النفي على الخبر وهو الدرهم فيمتنع الدينار لأن الذي
يملك الأقل لا يملك الأكثر وأن المراد بالدرهم ليس الدرهم العربي فإنه يجوز أن يملك
الدينار من لا يملكه بل المراد ما يساوي من النقود درهما فهذا توجيه
النحويين وأما الاعتراض من جهة الغير ليس نفس الدينار حتى يفهم المعنى
لا يملك درهما فيكف دينارا وإنما الغير قوله فضلا عن دينار والكلام لم
يسق لنفي ملك أي أخبر على الدينار بل النفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم
من ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال
إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية حذفها حذفا كثيرا وتغيير
حصل الإشكال بسببه وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في
التقدير جوابا لمستخبر قال أيملك فلان دينارا أو درهما على جنس قال فلان
يملك دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استؤنف كلام آخر ولكن
في تقديره وجهان أحدهما أن تقدر أجمع بكذا زيادة على الإخبار وعن دينار
استغنيت عنه أو اجمع فضلا دينار ثم حذف جملة اجمع بكذا وبقي معمولها
وهو فضلا فالواجب هذا أن تقدر إن بيان ذلك غير هذا واسمع لأن جميع الجملتين
وأبقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار واحتملت على
عن إلا ولكن على الدينار كما قالوا ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد والأصل
منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في وجملة
ذ

من على العين الثاني أن تقدر فضلا انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء
الدينار عنه ومعنى ذلك أن يكون حالة هذا المذكور في النفي مذكور
معروفة بين الناس والعقيم إنما ينبغي في العادة تملك الأشياء الحقيرة
لا ملك الأموال الكثيرة فوقوع نفي الدرهم ملكا عنه في الوجود فاضلا عن
وقوع نفي الدينار عنه أي أكثر منه وفضلا على التقدير الأول
حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن
توجيه الإعراب مخالف لما ذكر وأن توجيه المعنى مخالف لذي ...
وإنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهته على ما وجهوا
ولعل من لم يأنس بتجوزات العرب بكلامها يفرح بما ذكرت فيه بكثرة
الحذف وهو كما قيل: إذا لم يكن إلا الأسنة مركب: فلا رأي للمحتاج
إلا ركوبها: وقد بينت في التوجيه أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في
كلامهم وقال أبو الفتح وقال الأستاذ أبو علي من عرفه ألف ومن جهل
استوحش وأما الإعراب لغة البيان ونحوه فيتأخر إلى الزهوق، فمعلوم أن الإعراب لغة
فيه أوجه الأول وهو أقربها أن يكون على نزع الخافض والأصل الإعراب
في اللغة البيان وليشهد لهذا أنهم قد يصرحون بهذا الخافض بأن يقولوا الإعراب
في اللغة البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين أحدهما أن إسقاط الخافض
من هذا ونحوه ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العلماء
الثاني أنهم قد التزموا في مثل هذا العطف التمكين ولو اتفق على إسقاط الخافض
ليغيب على نحو ما فيها الذي كان عند وجود الخافض كما في التعريف: تردون
الديار ولم تعوجوا: واطرد على الديار أو بالديار وقد جاء على ذلك في

الوجهين وجهان. احدهما الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض
الثاني ان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من
حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال عن اللفظ ظهر اثره في ما
ملتان يعارضه نصبا اذا كان في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يبق
لم يجئ النصب ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في ما زيد قائما ان ما التميمية
لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه مبتدا ونصب قائما على
اسقاط الباء. وهذان الوجهان لو صح الاقتضاء لم يجز الاعراب في اللغة
البيان ولكن يجيء على التعليق باعتبار مضمرة معترضة بين المبتدا او الخبر
والفعل او الجملة لها عن اعراضه جائزا اتفاقا فان قلت بقلت فرقت
الجار والمجرور او المذكور متعلقا بالجنس للموضع عنه فان فيه معنى الفعل
قلت لفساده معنى وصناعة اما المعنى فلانه يصير المعنى الاعراب
البيان الحاصل في اللغة واما الصناعة فلان البيان ونحوه من
المصادر لا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا في نحو ... الجامع
ويعرف الحكم من الجمل اللازمة الاذعان لان اللام متعلقة باذعان محذوف ابدل
منه الاذعان المذكور وليست متعلقة بالاذعان المذكور وانما امتنع من ذلك
حيث كان ... المصدر للنصب ولم يجوزوا في الجار المجرور جمع على تجويز التقديم
عند وجود ... قلت هب ان هذا ممتنع حيث العامل مصدر
لكن لا يمتنع حيث هو وصف كقوله الرتبة الفضل الرشد قلت
بل يمتنع لان اسم الفاعل هنا صلة لال ... واللام اي الرتبة التي يرشد ولا يتقدم معمول
الصلة على الموصول ولو كان ظرفا ولهذا تأولوا قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين

اي

٥

انه لكم لمن الناصحين اني لعملكم من القالين ولم قدرنا الى غير ذلك التقريب مما يقوله
المعنى لم يخلص من الاشكال الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى حينئذ الدليل
الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة وايضا فانه امتنع التعليق
بالجنس حيث يكون الجنس مصدرا امتنع في البيان لان هذه الامثلة باب واحد فان
قلت فاذا التعليق بمضاف محذوف اي تفصيل الاعراب في اللغة البيان
كما قالوا انه في ... على تقدير ... في ... وقدر مثلها في قوله
الاسم ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج عنه فانه لا لعلم الجلي
على هذا فيقتضي ان يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا في لفظ الاسم
وهو محال وكذا المعنى في تفسير الاعراب لغة اي الاعراب لغة باعتبار اللغة
البيان قلت هذا تفسير صحيح ولكن ينبغي لها شتان الاول وهما اسقاط
الجار ليس بقياس وان التزام التمييز حينئذ لا وجه له الوجه الثاني ان يكون تمييزا
وحينئذ فلا اشكال في التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز هو التفصيل
لما ... او تفصيل النسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة البتة
ولا اسم مبهم اصلا فان قلت ليس كذلك بل هو في الحد المذكور يحتمل اللغة
وانما ... مبهم قلت لا الالفاظ المشتركة موضوع لاجل التمييز
باعتبار ... تقول ... على التمييز ... ان المشترك موضوع
للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما جيء لالتباس لعدم القرينة
او الجهل بها واسماء ... اسماء مبهمين لم توضع للذات باعتبار حقيقتها
التي يحصل بالتمييز فانه ما ... من عشرين ... معروفة كان ... وهو
على ... الثمنين والمشترك ... ذات واضع للتعيين الاشتراك اذا حصل

عند السماع فإن قلت يمكن أن يكون من تمييز النسبة بأن يقدر قوله
مضاف أي شرح الإعراب فيكون من باب أعجبني طيبه أبا وأن تكون أبا تمييزا إنما
هو باعتبار قولك طيبه لا باعتبار الجملة كلها قلت تمييز النسبة
الواقع بين المتناسبين ما يكون لها باعتبار المعنى ثم قد يكون مع ذلك علا
في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محولا عن المضاف نحو أعجبني طيب زيد أبا
إذ الأصل المراد الثناء على أب زيد وأن أصله أعجبني طيب أبي زيد وقد لا يكون كذلك
فيكون نصا لا محولا من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا وويله إنسانا
فإن الدر بمعنى الخير والويح بمعنى الهلاك ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل
إلى فاعله ومنه أعجبني طيب زيد أبا إذا أثبتت لها في نفس زيد وقولك اشرح
بالإعراب ونحوه إنما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم إنا لا نعلم تمييزا
جاء باعتبار منتقا فيه من حذف المضاف وفيما الوجه الثالث أن يكون مفعولا
مطلقا والأصل الإعراب تفهيم الآخر لغالب اصطلحوا على ذلك اصطلاحا ثم
حذف العامل واعتيض بالمصدر نيابة عن المبين أو الحين وهذا الوجه مردود أيضا لأنه
مفتقر في قوله الإعراب لغة البيان فإن اللغة ليست مصدرا إنما هي اسم المحدث
ولهذا انتصب بأبو صبيه إلا بالعلة المسوغة فيقال لغة صحيحة كما يقال
كلمة صحيحة اسم اللفظ المسوغ وزعم أبو عمرو بن الحاجب في أماليه أن
ذلك على المفعول المطلق وأنه من المصدر المؤكد لغيره قال وذلك أن معنى قولنا
الإجماع لغة العزم من قولك الإجماع لغة العزم والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع
وإلى دلالة لغة وإلى دلالة عرف فلما كانت محتملة وذلك أحد المحتملات كان مصدرا
مؤكدا من باب المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من جهة أن اللغة على ما زعم
اللغة

٦

أن اللغة ليست مصدرا إنما هي اسم المحدث الثاني أنه لو كان مصدرا
مؤكدا لغيره لكان انتصابه بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسط ولا أن يتقدم
فلا يقال زيد حقا ابني ولا حقا زيد ابني ولئن كان ابن جني يجيز ذلك ولكن
الجمهور على خلافه الوجه الرابع أن يكون مفعولا لأجله والتقدير
تفهيم الإعراب لأجل الاصطلاح أي لأجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه أيضا
يستلزم أن المنصوب على المفعول له لا يكون إلا مصدرا كقمت إجلالا وأقبل
جئتك المال والعيش يتعذر مضاف أي ابتغاء المال والعيش الوجه
الخامس وهو الظاهر أن يكون حالا على تقدير مضاف من المجرور ومضافين من
المنصوب والأصل تفهيم الإعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح
ثم حذف المضافان فأعرب المضاف إليهما من قوله تعالى فقبضت قبضة
من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول ولهذا انتصب الثالث على الحال
بالحقيقة التي هي تنكير لتأويله عن اللازم التنكير كما في قولهم قضية
ولا أبا حسن لها أي ولا مثل أبي الحسن فما بعد النفي أبو الحسن على والا مثال ابي حسن لها
منزلة هو عن إجابة التعريف والحال أن تقول موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح
أي على نسبة الوضع إلى اللغة أو إلى الاصطلاح مجاز أو حقيقة لا يكون فيه الحذف
مضاف واحد بعضهم بفتح قول بعض الحذف أن الحق أن العرف أشد لسعة من
الأزمنة وروايته هو اتباعا على اتباع ابن الحاجب فإنه أعرب أبا هاهنا الا
على الحال فإنه إذا هو موجود مثلها مجرور الحين كما هو في حرف فإذا الأصل
ثم المضاف وهو مثل أو قيم المضاف إليه مقامه فجعل الضمير المجرور منصوبا
بل تخرج ما في فيه على ذلك أصل لأن لفظ الضمير مرتبة ما انتصابه على الحال

بعينه والظاهر في المثال المذكور انه مفعول الفعل محذوف هو الخبر والتقدير
جاء زيد هو شبهه او لقيت عمرو في الفعل المحذوف الضمير او اتى به الضمير او انما هو
الخبر تمامه قول لها كنت جاء زيد هو جي ولاني اتى بضمير النصب عن ضمير الرفع
وأما قوله يجوز ذكر الخلاف البدلان بعد يقال انه يجوز فيه وجهان
لها ان يكون نصب المصدر الحال قوله يجوز ذكر الاتفاق والاجماع بتقدير اتفقوا على
هذا اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان جملة المقدر انما اختلفوا
او خالفوا وخالفه وان كان اختلفوا اشكل عليه ام ان لها وان مصدر اختلف
انما هو الاختلاف لا الخلاف الثاني انه لا باس ان يقال بعد البدلان وان كانوا
خالفوا او خالفه اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يجاب عن هذا
التقسيم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال تقدير اللام مثلها في سقيا له اي
متعلقا بالمحذوف تقديره اعني له وارادة في له الا ان انها لا تتعلق بسقيا لان
سقيا يتعدى بنفسه الوجه الثاني ان يكون حالا والتقدير اقول
ذلك خلافا البدلان اي مخالفا له ومن قوله العواكبين جراحق قال ابو علي في
حديث البحر قلوا ما حرج ونحو على هذا العامل ان كل حال من قول الصاحبون
جمع قايلون به وكان القول مقدرا قبل كل مسئلة وهذه العلة قريبة من
العلة التي ذكرناها اختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف
منزلة من الاشياء منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها والله تعالى
اعلم وأما قوله وقال ايضا اعلم ان ايضا مصدر ايضا اض واض يفعل
مستعملة له معنيان احدهما رجع فيكون تاما قال صاحب المحكم واض الى اهله
رجع اليهم انتهى وكذا قال ابن السكيت وغيرهما وهذا هو المستعمل من

والثاني

تم على قوله يجوز ذكر الخلاف البدلان

على وقال ايضا

والثاني صار فيكون ناقصا عاملا عمل كان في ذلك اي ابدل الله دغيم وانشد قول
الراجز .. ربيته حتى اذا تمعددا .. واض نهدا كالحصان اجردا .. كان جزاي بال
عصا ان اجلدا .. رواه ابن الجوهري وصار نهدا .. يقال تمعدد الغلام اذا شب
وغلظ والنهد العظيم الجنبين من الخيل وانما يوصف به الانسان على وجه التشبيه
والاجرد الذي لا شعر له وانتصاب ايضا في المذكور فيه على الحال من ضمير قال لا
توهمه جماعة من الناس في عمرو ان التقدير وقال ايضا اي راجعا الى القول
وهذا لا يحسن تقديره لها ان هذا القول انما طرق القائل بعد صدور القول
الثاني لا حينئذ بعد ان يقال انه قال راجعا الى القول بعد فراغه منه وليس
ذلك شرطا في استعمال ايضا لها ترى انك تقول قلت اليوم كذا وقلت امس
ايضا وكذلك تقول كتبت اليوم وكتبت امس ايضا والذي يظهر لي انه مفعول
مطلق حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها وذلك انك قلت وقال
فلان شيئا استانفت جملة فعلها ارجع الى الاخبار رجوعا او افتح
على ما قررته فيكون مفعولا مطلقا والتقدير اخبر ايضا ولا كم ايضا فيكون
من ضمير المتكلم وهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما يظهر لك ذلك انه
من ان العامل محذوفا انك تقول عندي مال وايضا علم فلا يكون فيهما ما يصح
للعمل فيها فلابد حينئذ من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبي رضي الله
عنه وقد في افعم ايضا بغير الجر اي اذا كان ذا متكلم او مخاطب او متنونا او مفردا
نكتة ذا ابا الفتح لم واستبعه عليه وايضا تستعمل مفعولا قال ابو شامة رحمه
الله قوله وايضا اي مثل النوع الرابع وما اقتصر على قبيل لها نواع الثلاثة
وهو مصدر آض اذا رجع اقتصر ويحتمل ايضا تغير حال من ضمير امثال الذي قد

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق
وبينهما استغناء كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا إلا أن يتقدم شيء
نحو اغتفر وقرأ في بيته ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا لعدم التوافق ولا
اختصم زيد وعمرو أيضا لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر وأما
قولهم هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثيرا وذكر الجوهري في جمع جاجم
فقال في فصل الجيم من باب الراء وتقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم
هذا جميع ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه وذكر أبو بكر ابن الأنباري في كتاب
الزاهر وبسط القول فيه وقال إن معناه سيروا على هينتكم أي اثبتوا على
سيركم ولا تجهدوا أنفسكم قال وهو مأخوذ من الجر وهو أن تترك الإبل والغنم
ترعى في السير قال: لطالما جررتكن جرا حتى نوى الأعجف واستمرا: فاليوم لا
آلو الركاب سيرا: قلت لا يجب الجهر أو تواطره في بعض النسخ
وتشديد الياء وهو الفتح وإنما النبي بكسر النون وبالهمزة بعدها الياء آخره
فهو اللحم الذي يطبخ واستشهد بأنه استعمل من الحركة وبكسر الميم وهو القول
ومنه قوله تعالى وفي انتصاب جرا ثلاثة أوجه أحدها أن يكون مصدرا
وضع موضع الحال أي هلم جارين الثاني أن يكون انتصابه على المصدر
لأن في هلم معنى جر وإذا قيل جر جرا وهذا على قياس قولك جاء زيد مشيا
فإن البصريين يقولون تقديره ماشيا والكوفيون يقولون المعنى مشى
مشيا وقال بعض النحاة جرا نصب على التمييز انتهى كلام ابن الأنباري ملخصا وقال
أبو حيان في الارتشاف معناه تعال على هينتك هلم جرا وقيل انتصابه على التمييز
والأول قال عامر بن يزيد قالوا إن جاوزت معنى ... في أخرى كذا هلم جرا:

وقال

معنى هلم جرا

:: وقال آخر ثعلبة الطعين لدى التنشاء سراجي: نبت غرابها في الجاهلية
كان سوى ذا أبجلم جرا انتهى وبعد فعندي توقف في كون هذا
التركيب عربيا محضا والذي رابني فيه أمور أحدها أن جماعة من النحويين
واللغويين أجمعهم متفقون على أن لهلم معنيين أحدهما أن يكون فعلا فيكون قاصرا
كقوله تعالى هلم إلينا الثاني أن يكون بمعنى أحضر فيكون متعديا كقوله تعالى
هلم شهداءكم أي أحضروهم وما سامح أحد المعنيين الثالث أن إجماعهم
متفق على أن فيها لغتين حجازية وهي التي لا تتصل بها الضمائر
فتكون اسم فعل وتميمية وهي أن تتصل بها ضمائر الفعل البارزة فيقال هلم
وهلمي وهلما وهلمن وهلموا فتكون حينئذ فعلا ولا تصرف لها موضعا
أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم يقل أحد إنه اسم وفعل فهلم جرا
وهلموا جرا وهلمي جرا الثالث أن فيه تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب
والخبر ممتنع على الصحيح وهو لازم هنا إذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم
جرا الرابع أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى
صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه وإنما ذكره صاحب الصحاح وقد قال
أبو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط إنه لا يقبل ما تفرد به وكان
علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فإن زمانه
كانت اللغات فيه قد فسدت وأما صاحب العباب فإنه قلد صاحب
الصحاح فنسخ كلامه وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعا لتفسير
الألفاظ المسموعة من العرب بل وضعه أن يتكلم على ما يجري في محاورات
الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا فإنه لم يصرح بأنه

لغتين

عربي وكذلك لا اعلم احدا من النحاة تكلم عليه غيره وتحرير ابو حيان في الارتشاف
انتهى من كلامه وهو وهم فيه فانه ذكر ان الكوفيين قالوا انه جرا البصريون
قالوا انه حال وهذا يقتضي ان البصريين تكلموا في اعراب ذلك وليس كذلك وانما
قال الجوهري ان قياسه على قواعد البصريين ان يقال انه حال وعلى قواعد
الكوفيين انه مصدر هذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه عنه ابن القاسم
ابن حاجب ورد عليه فقال البصريون لا يجيزون في نحو ركضا من قولك جاء زيد
ركضا ان يكون مفعولا مطلقا بل يجيزون ان يكون التقدير جاء زيد يركض
ركضا ولذلك يجوز على قياس قولهم ان يكون التقدير هلم جروا جرا انتهى
ثم قال الجوهري معناه تعالوا على هيئتكم اي تثبتوا في تعاليكم ولا تجهدوا
انفسكم مشتق من الجر وفيه من امرين احدهما ان فيه ابقا معنى له لم يتقدمه
لهما احد والثاني ان هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب
فانه انما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ولهذا قال صاحب الصحاح
وهلم جرا الى الان وقول ابي حيان معناه تعال على هيئتكم ابقا اعتراضان
احدهما انه تفسير لا ينطبق على المراد الثاني ان في ايراده تعال مع انه خطاب
للجماعة وانما يقال للجمع تعالوا واسم الفعل لا تلحقه ضماير الرفع البارزة وقد
توهم ذلك بعض النحاة فيها وفي هات والصواب انهما فعلان بدليل الامر وهي
قوله تعالى قل هاتوا برهانكم وقول الشاعر :: اذا قلت هاتي نوليني تمايلت ::
وقوله هلم بمعنى جرا منقول من كلام ابن الانباري وهو خطا منه اتفق عليه
ابن حاجب في مختصره وقال لم يقل احد ان هلم بمعنى جروا وفيه دليل على انه ما فهمه
من اللفظ ابن الانباري المذكور بل نقله من البصريين والكوفيين وانما قاله ابن الانباري
قياسا

قياسا على قولهم جاء زيد ركضا وتفري البيت [illegible] وان جدب
مقفرة اليس بها انيس [illegible] في تلك الارض المقفرة الى ارض اخرى مع
الارض المقفرة واما البيتان الاخيران فمعناهما الثنا على قوم بذلك
والسيادة والعز فمدح بالطعام في الشتاء لانه زمن يقل فيه الطعام
الا لا اهل الحاجة في البادية والسرايح جمع سريحة وهي معقول
المطعمين وهي شرائح سنام البعير المقطوع وغيره مما يغلب عليه
الشحم وقوله تبيت اصله من البيت والبيت جمع تاء وهي النافقة سميت
بذلك لانها تشتمل على جماعتها بنا [illegible] وحرف مجرور منها اراد التخفيف حين
التقا المثلان وهما النون واللام تعذر الادغام لان اللام ساكنة ونظيره
قولهم في بني الحارث بلحارث وهو شاذ والذي في البيت منه لان فيه هذا
الحذف ان لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها فلا يقال في بني النجار وبني
النطيم بنجار ولا بنطيم وقال ابن جني ذلك يدل على اهنة قول اللاعلا وان اللام
قد اعلت بادغامها فيما بعدها بمعنى اعلت النون التي قبلها بالحذف
توالي الاعلال وقد يرد بان ذلك انما يجتنب في الكلمة الواحدة وكذا
بان كلا من اللفظين المجرور والجار كالكلمة الواحدة واعطيا حكمها
وقوله غرا حال من البيت وهو جمع غراء كحمراء وحمر وسوداء وسود
وفي الجاهلية خبر كان ان قدرت ناقصة او متعلق بها ان قدرت تامة
بمعنى وجد وقوله بهلم جرا متعلق بالمعنى بقوله في الجاهلية ان كان
سود الجاهلية فيما بعدها واذا قدا بنينا على كلام الفاسي وغيرهم وبيان
ما فيه من الاشكال والنظر [illegible] توجيه هذا الكلام [illegible]

عربي وكذلك للاعلام خير من التحلة يعني النبي يعني انبئ ونقال الا ان فيه مجاز من اول
انبئان بالانبان هنا المجيء في الخبيب بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما نقول
فلان يعطا اللعو وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملا منهم
ان امشوا واصبروا على آلهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الخبيب بل انطلاق
الالسنة في الكلام ولهذا المرجلوا ان تفسيرية وهي انما تأتي بعد جملة فيها معنى القول
دون حروفه كقوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك وليس المراد بالمشي المشي
بالاقدام بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واصبروا انفسكم على
ذلك النظر في انه ليس المراد الصبر حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما
في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مضارع جر اذا سحبه وليس المراد
الجر الخبيب بل المراد التعبير كما استعمل السحب بهذا المعنى لانه يقول هذا الحكم منسحب
على كذا اي مشتمل عليه جار دليل ان ذلك على كذا وهلم جرا كانه قيل واستمر ذلك في بقية
الاعوام استمرارا واستمر مستمرا فهي حال مؤكدة وهذا جار في جميع المشهور
وهذا هو الذي يجمع الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل اندفع اشكال العطف
بان هلم حينئذ خبر واشكال التزام الضمير لعدم علمه لانه مجرد ابدا كما تقول واستمر
ذلك اي واستمر ما ذكرته **فان قلت** قد اشتملت هذه الفوائد على الفوائد التي
وجمعت بها هذه المسائل على تقريرات كثيرة و... متعددة ولم يعهد في كلام
النحاة مثل ذلك **قلت** ذلك لانهم لم يعهد لهم على كلام على مسائل مفردة مشكلة قد
اجتمعت في مكان واحد ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وامثاله كثيرة
والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل انتهى بحمد الله وحسن عونه ونقل بقيمة الحمد
على يد كاتبه صالح بن علي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع الاسلام كافة وكان تمام تعليقه
الحميس من رجب الاصب ... ايام سنة ... واحد
واحد وعشرين ومائتين والف
وبالله تعالى التوفيق

جزء

جميع